

# **مضامين فعل التحريم في القرآن الكريم - دراسة موضوعية تحليلية**

**د. فاتن محمد الجدي \***

**قسم الدراسات الإسلامية ، كلية التربية قصر بن غشير-**

**جامعة طرابلس . ليبيا**

**تاريخ الاستلام 15 / 3 / 2025 م تاريخ القبول 12 / 10 / 2025 م**

**faten.eljadi@gmail.com**

## **The Meanings of Prohibition in the Holy Quran -An Analytical Study**

**Dr. Faten Mohamed Al-Jadi - Department of Islamic Studies - Faculty**

**of Education, Bin Ghashir Palace, University of Tripoli.**

**faten.eljadi@gmail.com**

### **Abstract**

This study aims to examine the concept of prohibition (tahrīm) in the Holy Qur'an, to distinguish it from prohibitionary command (nahy), and to analyze the linguistic and legislative characteristics of the act of prohibition. It also seeks to inductively explore the Qur'anic verses in which prohibitions are mentioned and to connect them with the higher objectives (maqāṣid) of Islamic law, thereby highlighting the divine wisdom behind legislation and its coherence with the overarching purposes of the Sharī'ah. The study concludes with the main findings and recommendations derived from this analytical and thematic investigation.

**Concept of Prohibition, Wisdom behind Prohibition, Objectives of Sharī'ah**

### **الملخص :**

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم التحريم في القرآن الكريم، وبيان الفروق بينه وبين النهي، وتحليل خصائص فعل التحريم، مع استقراء الآيات التي وردت فيها المحرمات، وربطها بمقاصد الشريعة الإسلامية، إبرازاً لحكمة التشريع الإلهي واتساقه مع مقاصده الكلية. وقد ختمت هذه الدراسة الموضوعية التحليلية بما أسفرت عنه من نتائج وتوصيات.

**الكلمات المفتاحية:** مفهوم التحريم، الحكمة من التحريم، مقاصد الشريعة  
**المقدمة:**

يُعَد مفهوم التحريم من المفاهيم المركزية في التشريع الإسلامي، لما له من أثر مباشر في تنظيم السلوك الإنساني وضبط العلاقات بين الأفراد والمجتمع وفق مقاصد الشريعة الغراء، وقد ورد فعل التحريم في القرآن الكريم بمشتقاته ثلاثة وثمانين



مرة، جاءت جميعها لتحقيق غايةٍ تشريعية سامية تتمثل في صيانة الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسل.

تتجلى أهمية دراسة المحرّمات في القرآن الكريم في كونها تكشف عن المنهج القرآني في بيان الأحكام، وعن الأسس التي يقوم عليها الخطاب الإلهي في تمييز الحلال من الحرام، إذ لم يكن التحرير في الشريعة الإسلامية غايةً في ذاته، وإنما وسيلة لحماية الإنسان من المفاسد وتحقيق مصالحه في الدارين.

ويُعدّ التمييز بين مفهوم التحرير ومفهوم النهي من المسائل الأصولية الدقيقة، لما بينهما من اشتراك في الصيغة واختلاف في الدلالة. كما أن الوقوف على خصائص فعل التحرير في القرآن الكريم يسهم في فهم الأسلوب التشريعي القرآني، الذي يجمع بين الإيجاز والبيان، وبين التشريع والتوجيه الأخلاقي.

### مشكلة البحث:

الدّعوة إلى دين الإسلام، تقوم على مبادئ أساسية لعل من أهمها التيسير والتبيير، ولكن المشاهد هو كثرة الخائضين في مسائل التحرير، والتتوسيع في إطلاق حكم الحرام، من بعض الواعظين إما جهلاً أو غلواً، ولا شك أن هذا يقدم عن الإسلام صورة مشوهة، تطمس سماحته ويسره، حتى يخيل لل المسلم أن الأصل في الأشياء التحرير وأنا الحال استثناء، والحقيقة عكس ذلك تماماً؛ ولذلك أصبحت الحاجة ملحة إلى مراجعة المفاهيم القرآنية المتعلقة بالتحرير، وضبطها ضبطاً دقيقاً، حتى لا يدخل فيها ما ليس منها، فتتوسيع بذلك دائرة المحرّمات.

### أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق التالي:

- 1- بيان مفهوم التحرير لغة واصطلاحاً، وبيان الفرق بينه وبين مفهوم النهي.
- 2- بيان خصائص فعل التحرير من خلال استقراء مواطن وروده في القرآن الكريم.
- 3- الشرح المجمل للآيات التي حصرت المحرّمات في القرآن الكريم.
- 4- تصنيف المحرّمات في القرآن حسب مقاصد الشريعة الإسلامية لإدراك الحكمة منها.

## المنهج المتبّع في البحث:

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك من خلال تتبع الآيات القرآنية التي ورد فيها التحرير، وتحليلها لغوياً وموضوعياً، مع الاستعانة بكتب التفسير، والمعاجم اللغوية، لتحديد دلالات التحرير ومعانيه. كما تم توظيف المنهج المقاuchiي في ربط النصوص القرآنية بأهداف الشريعة الكلية، وبيان انسجام التشريع القرآني مع مقاصده في حفظ مصالح الإنسان ودرء المفاسد عنه.

## خطة البحث:

جاءت هذه الدراسة مقسّمة في مقدمة ومبثتين وخاتمة، أما المقدمة فقد تناولت فيها أهمية البحث وأهدافه، مشكلة البحث وخطته، وجعلت المبحث الأول للتعريف بمفهوم الحرام وخصائصه التي تميزه عن غيره من الأفعال، وجعلت المبحث الثاني عن المحرمات في القرآن من حيث شرح الآيات الجامحة لها، ثم تصنيفها حسب مقاصد الشريعة، وختمت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج والتوصيات، وثبتت للمصادر والمراجع.

### المبحث الأول - مفهوم الحرام وخصائصه

#### المطلب الأول - مفهوم الحرام لغةً واصطلاحاً:

الحرام في اللغة: قال ابن فارس: "(حرَم) الحاءُ وَالرَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمُنْعِنُ وَالنَّسِيدُ. فَالْحَرَامُ: ضِدُّ الْحَلَالِ. وَالْحَرَامُ: مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ، وَأَحْرَمَ الرَّجُلُ بِالْحَجَّ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا كَانَ حَلَالًا لَهُ مِنَ الصَّيْدِ وَالنِّسَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ)"<sup>(1)</sup>. وقال ابن منظور: "الحرام: تقىضُ الْحَلَالِ، وَجَمِيعُهُ حُرْمٌ؛ وَقَدْ حَرَمَ عَلَيْهِ النَّسِيْئُ حُرْمًا وَحَرَاماً وَحُرْمَ الشَّيْءِ، بِالضَّمِّ، حُرْمَةً وَحَرَمَةً اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْحَرَامُ: مَا حَرَمَ اللَّهُ"<sup>(2)</sup>.

والمعنى اللغوي للفعل حرم: هو المنع الشديد، ويكون من الله عز وجل، أما المحرّم فقد يكون أشياءً أو أفعالاً أو أقوالاً، أو أماكن أو زماناً كتحريم مكة والمدينة والأشهر الحرم.

أما الحرام في القرآن: فقد ورد الجذر اللغوي (حرم) في القرآن الكريم بتصریفاته 83 مرة على النحو التالي:

4 مرات اسماء بصيغة (محروم)، 5 مرات اسماء بصيغة (محرّم)، 33 مرة اسماء بصيغة (حرام)، مرتين اسماء بصيغة (حُرْمَة)، 39 مرة فعلاً من باب ( فعل) وقد ورد فعل (التحرير) في الزمن الماضي 34مرة على الصيغ التالية:

18 مرة (حرّم)، 3 مرات (حرّم)، 3 مرات (حرّمت)، 7 مرات (حرّمنا)، مرة (حرّمها)، ومرة (حرّمهما)، ومرة (حرّموا).

كما ورد في الزمن المضارع 5 مرات على الصيغ التالية:

مرة (أُحرّم)، ومرة (أُحرّموا)، ومرة (يُحرّمونَ)، ومرة (يُحرّمونَ). قال الراغب الأصفهاني: "الحرام: الممنوع منه إما بتسخير الإلهي وإما بشري، وإنما يمنع قهري، وإنما يمنع من جهة العقل أو من جهة الشرع، أو من جهة من يرتب أمره، فقوله تعالى: (وَحَرَّمَنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِع) [القصص: 12]، فذلك تحريم بتسخير، وقوله تعالى: (إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) [المائدة: 72] ، فهذا من جهة القهر بالمنع، والمُحرّم بالشرع: نحو قوله - تعالى - : (فُلْ لا أَجُدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ)... الآية [الأنعام: 145]، (وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمَنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ) [الأنعام: 146]، وكل تحريم ليس من قبل الله تعالى فليس بشيء، نحو: (وَأَنَّعَمْ حُرَّمَتْ ظُهُورُهَا) [الأنعام: 138]. (3)

يتتفق معنى الحرام في القرآن مع معناه اللغوي من حيث أنه المنع الشديد، وقد فصل الراغب في مصدر هذا المنع وأسبابه، فقد يصدر هذا التحرير من الله تعالى وهنا يكون إما على وجه القهر أو التشريع وهو المعتمد به شرعاً، وقد يصدر التحرير من البشر لأسباب عقلية أو شخصية وهذا التحرير لا يُعَدُّ به شرعاً.

ونخلص مما سبق إلى القول بأن مفهوم الحرام في القرآن يمكن إجماله في التالي: الحرام: هو كل ما أمر الله وحده عباده بالامتناع عن فعله أو قوله امتناعاً شديداً، على وجه التكليف الشرعي، وقد يأتي هذا الامتناع من الله قهراً.

مفهوم النهي لغةً واصطلاحاً من الأفعال القريبية في المعنى من الفعل (حرم) الفعل (نهى) ولأن تحرير المصطلحات مهم في بناء الأحكام، رأت الباحثة من المفيد معرفة الفروق الدقيقة بين الفعلين .

النهي في اللغة: "(نَهَى) الْتُّونُ وَالْهَاءُ وَالْيَاءُ أَصْلُ صَحِيحٍ يَدْلُلُ عَلَى غَايَةٍ وَبُلُوغٍ. وَمِنْهُ أَنْهَىَتْ إِلَيْهِ الْخَبَرُ: بَلَغْتُهُ إِيَاهُ. وَنَهَايَةُ كُلِّ شَيْءٍ: غَايَةٌ. وَمِنْهُ نَهَيَتْهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ لِأَمْرٍ يَقْعُلُهُ. فَإِذَا نَهَيْتُهُ فَانْتَهَى عَنْكَ فَتَنَاهُ غَايَةً مَا كَانَ وَآخِرُهُ" (4). و"النَّهِيُّ": خَلَفُ الْأَمْرِ. نَهَايَهُ يَنْهِيَ فَانْتَهَى وَتَنَاهَى: كَفَّ؛ وَتَنَاهُوا عَنِ الْأَمْرِ وَعَنِ الْمُنْكَرِ: نَهَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا" (5).

أما النهي في القرآن: فقد ورد الجذر (نهي) في القرآن 56 مرة بتصريفات مختلفة، ومواضيعه مختلفة عن مواضع فعل التحرير، حيث ورد:

مرة اسمًا مشتقًا من الثلاثي المجرد (النَّاهُونَ)، 4 مرات اسمًا مشتقًا من باب "افْتَعِلْ" مررتين اسمًا بصيغة (نَهِيَّ)، 32 مرة فعلًا من الثلاثي المجرد، مرة فعلًا من باب (تَفَاعَلَ) (يَتَاهُونَ)، 16 مرة فعلًا من باب (افْتَعِلَ).

ومعناه في القرآن: "النهي": الزجر عن الشيء. قال تعالى: (أَرَأَيْتَ الَّذِي يَئُمُّ عَبْدًا إِذَا صَلَّى) [العلق: 9-10] وهو من حيث المعنى لا فرق بين أن يكون بالقول أو بغيره، وما كان بالقول فلا فرق بين أن يكون بلفظة افعل نحو: اجتب كذا، أو بلفظة لا تفعل. ومن حيث اللفظ هو قولهم: لا تفعل كذا، فإذا قيل: لا تفعل كذا فنهي من حيث اللفظ والمعنى جميًعاً. نحو قوله تعالى: (وَلَا تَقْرِبَا هَذِهِ الشَّجَرَةِ) [البقرة: 35]، ولهذا قال: (مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ) [الأعراف: 20] وقوله: (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهُوَى) [النازعات: 40] فإنه لم يعن أن يقول لنفسه: لا تفعل كذا، بل أراد قمعها عن شهوتها ودفعها عمًا نزعت إليه وهمت به، وكذا النهي عن المنكر يكون تارةً باليد، وتارةً باللسان، وتارةً بالقلب".<sup>(6)</sup>.

الخلاصة: النهي هو طلب إنهاء فعل معين، إما بالزجر عنه أو الأمر بتركه، وقد يكون باليد واللسان والقلب، ويكون من الله، ومن عباده لبعضهم البعض، وحتى من الإنسان لنفسه.

### المطلب الثاني - خصائص فعل التحرير:

بعد استقراء مواطن وورد كل من فعل التحرير و فعل النهي، وجدت الباحثة فروقاً بينهما وخصائص تميز الأمر بالتحريم على الأمر بالنفي، منها ما يلي:

1- أن التحرير كتشريع هو حقٌّ حصرٌ للله عزٌّ وجلٌّ، (فُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفَرُّونَ) [يونس: 59]، وما ورد من تحريم بعض الناس فهو إما مذمومٌ كقوله تعالى: (قَدْ حَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَقَهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتَرَأَ عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ) [الأنعام: 140]، أو يكون تحريم بصورة فردية من باب تحريم الفرد على نفسه، كقوله تعالى: (كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًا لِبْنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ فُلْ فَأَتُوا بِالْتَّوْرَةِ فَأَتُوا هَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [آل عمران: 93]، وقوله: (بِإِيمَانِهِ النَّبِيُّ لِمَ ثُرِّحَ مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكَ تَبَغِي مَرْضَاهُ أَرْوَاجَكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ

رجيم) [التحريم:1]. بينما النهي يكون من الله تعالى وممّن دونه من البشر، مثل ولادة الأمور والحكام، عن طريق سن القوانين الظاهرة والرادعة عن بعض الأفعال، وقد يكون النهي حتى من الإنسان لنفسه، لكيها عمّا يُشينها. (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ..) [النساء: 110]. (وَآمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى) [النازعات: 40].

2- أن التحرير مواضيعه محددة ومعدودة، حيث جاءت الآيات التي ذكرت فيها المحرمات، مبدوعة بعبارات تدل على الحصر وتحديد العدد مثل: استخدام أداة الحصر "إنما" عند الحديث عن المحرمات، كما في الآيات: (إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ ..) [البقرة: 115]، (فُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّي) [الأعراف: 33]، وأيضاً استخدام أسلوب الاستثناء الذي يفيد أن الأصل في الأشياء الإباحة، وأن المحرمات استثناء من مجموع المباحثات كما في الآيات: (أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلِي عَلَيْكُمْ ..) [المائدة: 1] (فُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا ..) [الأنعام: 145]. بينما النهي مواضيعه غير محددة وقد يتغير بعضها بتغيير الزمان والمكان، فهي تشمل كل المنكرات التي تنكرها العقول الرصينة والأعراف السليمة.

3- أن التحرير قد يكون بالمنع قهراً وتسييراً، كقوله تعالى: (وَحَرَمَنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعُ مِنْ قَبْلِ) [القصص: 12]، وقوله تعالى: (قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتَبَيَّهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) [المائدः: 6]، وليس هذا من خصائص النهي.

4- أن عمل المحرمات له عقوبة ينصّ عليها الشارع الحكيم، ولا يجوز للبشر وضعها أو تغييرها، فالأكل من المحرمات يورث الأمراض الجسدية والنفسية، واجترار الجرائم كالقتل والزنا والسرقة وغيرها من الأفعال المحرمة لها عقوبات محددة من الله عزّ وجلّ في القرآن، بينما المنهيّات الشأن فيها أخف وأوسع، ويُسمح للبشر وضع العقوبات التعزيرية عليها بما يحقق الضرر المطلوب، ولا يتعارض مع مقاصد الشريعة، فمثلاً معصية شرب الخمر لم ترد فيها عقوبة محددة في القرآن، بالرغم من ورود النهي عنها، ولكن ترك تقدير العقوبة لولاة الأمر، فقد روي: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أتي برجل قد شرب الخمر، فجلده بجریدتين نحو أربعين"، قال: وفعله أبو بكر، فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود ثمانين، فأمر به عمر"(7)، وبعض المنهيّات يكفي فيها الاستغفار والتوبة إذا لم يتعلّق بها حقوق العباد.

- 5- أن التحرير قد يكون عقوبة من الله لأمة من الأمم على ما ارتكبته من المعاصي، كما حصل مع اليهود، وليس هذا من خصائص النهي، قال تعالى: (فَيُظْلِمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمٌ مَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ وَبِسَدَّهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا) (160) وأخذهم الرّبّا وقد نهوا عنه وأكلّهم أموال الناس بالباطل وأعذنا للكافرين منهم عذاباً أليماً [النساء: 160-161]. (وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمٌ مَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنِمِ حَرَمٌ مَا عَلَيْهِمْ شُحُونٌ هُمَا إِلَّا مَا حَمَلْتُ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَابِيَا أَوِ مَا اخْتَلَطَ بِعَطْلِمِ ذَلِكَ جَزِيَّاهُمْ بِعَيْهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ) [الأنعم: 146].
- 6- أن الحُرْمَة قد تكون وصفاً لمكان، كما سمي الله الكعبة بالبيت الحرام، وكذلك المسجد الحرام والبلد الحرام، وليس ذلك من خصائص النهي، (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ) [المائدah: 97]، (إِنَّمَا أَمْرَتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمْرَتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) [النمل: 91]، (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَيْدِهِ لَيَلَّا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الإسراء: 1].
- 7- أن الحُرْمَة قد تكون وصفاً لزمان، كوصف الأشهر الحُرم وهي؛ رجب ورمضان ذو القعدة وذو الحجة، قال - تعالى - : (إِنَّ عِدَّةَ الشَّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ ..) [التوبah: 36].
- 8- أن الحُرْمَة قد يوصف بها المسلم نفسه في فترة قيامه بمناسك الحج، وذلك لامتناعه عن أفعال معينة، مثل الصيد والنكاح وغيرها، قال تعالى: (أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِسَيَّارَةٍ وَحُرَمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) [المائدah: 96].
- 9- يختص حكم التحرير بصيغة الفعل (حرّم) ومشتقاته، بينما يأتي النهي بصيغ متعددة، فقد يكون بصيغة ينهي كما في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعُدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [الأنحل: 90]، وقد يأتي باستخدام أداة (لا) الناهية مثل: (وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ) [البقرة: 35]، أو بالأمر بالاجتناب، كما جاء في النهي عن شرب الخمر. (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَرْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيَاطِينِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) [المائدah: 90].

10- أن التحرير يقع في الآخرة، والنهي لا يكون إلا في الدنيا، ومن التحرير في الآخرة قوله تعالى: **{إِنَّمَا مَنْ يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَقْدَ حَرَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِظَالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ}** [المائدة:72] وقوله تعالى: **{وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقْنَا اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ}** [الأعراف:50].

مما سبق يتبيّن الفرق بين التحرير والنهي، وأن لكل من الحكمين خصائص تميّزه على الآخر، وهذا لا شك أن له بعداً فقهياً وشرعيّاً يجب اعتباره والنظر فيه ..

### المبحث الثاني - المحرّمات في القرآن:

ستختص الباحثة هذا المبحث لذكر هذه المحرّمات، ذكرًا مجملًا بغرض التنبيه على عدد ونوع هذه المحرّمات من خلال الآيات القرآنية التي وردت فيها، وقد اختارت الباحثة أن تعرّض هذه المحرّمات استنادًا إلى عدد محدد من الآيات، وردت فيها الإشارة إلى الحصر، ثم ذكر وبيان المحرّمات الواردة في هذه الآيات، وتصنيفها في مجموعات لإدراك الحكمة من تحريمها.

#### المطلب الأول: الآيات الجامعة للمحرّمات

بالرغم من تعدد صيغ ورود فعل التحرير في القرآن إلا أن بعض الآيات تميّزت عن غيرها، بذكر هذه المحرّمات وتعدادها، في أسلوب بلاغي يفيد الحصر، ويدعو إلى التأمل، ورأت الباحثة أن بيان المعنى الإجمالي لهذه الآيات يُعين على التدبر، خصوصاً إذا تمت دراستها حسب ترتيب النزول كالتالي:

#### أولاً - الآيات من سورة الأعراف:

قال - تعالى - : **(فَلَمَّا حَرَمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبُغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ شَرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ)** [الأعراف:33]

سورة الأعراف مكية، والأيات التي سبقت هذه الآية هي: **(يَا بَنِي آدَمْ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرِبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ قُلْ مَنْ حَرَمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْأَيَّاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)** [الأعراف:31, 32] فالخطاب فيها موجّه إلى جميع الناس (بني آدم)، وجاءت ردًا على كفار قريش الذين ادعوا تحرير الزينة والطيبات من الرزق، قال ابن عاشور: "فالقصْرُ المُفَادُ مِنْ (إِنَّمَا) قَصْرٌ إِضافيٌّ"

مُفادةً أنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ وَمَا ذُكِرَ مَعَهَا لَا مَا حَرَّمَ مُثْمِنٌ مِّنَ الرِّزْيَةِ وَالطَّبِيعَاتِ، فَأَفَادَ إِبْطَالُ اعْتِقَادِهِمْ" (8).

والفواحش؛ جمع فاحشة وقد استعمل هذا اللفظ في القرآن للتعبير عن العلاقات الجنسية المحرّمة بين الناس، فهو يشمل جميع الجرائم الجنسية، بجميع صورها التي تخرج عن الصورة الشرعية التي حدتها الآية الكريمة والتي وردت مرتين في القرآن الكريم، في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لُفُرُوجُهُمْ حَاطِفُونَ) (5) إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكُتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مُلْوَمِينَ (6) فَمَنِ الْبَغْيُ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ (7)) [المؤمنون: 5-30]، وتعبير (ما ظهر منها وما بطن) مفاده أن هذه الفواحش محرّمة سواء أتاحتها الفاعل سراً أي بعيداً عن أعين الناس أو جهراً بشهادتهم، وسواء أقرّت بعض المجتمعات فعلها بلا عقاب أو عاقبت عليه.

أما الإثم: فهو "اسم للأفعال المبطئة عن الثواب" (9)، وهو ضد البر، لقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوانِ)، وقد وصفت به معاصي معينة مثل كتمان الشهادة، وسوء الظن، وغيرها.

كما حرم الله البغي بغير الحق، والبغي لغة: محاوزة الاقتصاد في الطلب، قال الراغب: "والبغى على ضربين: أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والفرض إلى النطوع. والثاني مذموم، وهو تجاوز الحق إلى الباطل، أو تجاوزه إلى الشبه، ولأنّ البغي قد يكون محموداً ومذموماً، قال تعالى: (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْيَغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ) [الشورى: 42] ، فخصّ العقوبة ببغيه بغير الحق" (10)، والبغي شرعاً هو الاعتداء على حقوق الآخرين جسدياً أو مالياً، قال ابن عاشور: "وأَمَّا الْبَغْيُ فَهُوَ الْإِعْتِدَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ بِسُلْبِ أَمْوَالِهِمْ أَوْ بِإِذَا هُمْ" (11) وعلى هذا الوصف يندرج تحته العديد من الجرائم؛ كأكل أموال اليتامي ظلماً، وأكل أموال الناس بالباطل، والحرابة، وقتل النفس التي حرم الله، وما في حكمها من الجرائم.

ثم يأتي الحديث عن تحريم الشرك بعبادة الله، بلا حجة ولا برهان، وهو أساس دعوة جميع الأنبياء، وتحريم القول على الله بغير علم، وهو الذي فسره السياق السابق للأية: (وَإِذَا قَعُلُوا فَاقْحِشُهُمْ قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا أَبَاءُنَا وَاللَّهُ أَمْرَنَا بِهَا فُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (28) [الأعراف: 28]. ثانياً: الآيات من سورة الأنعام

سورة الأنعام أيضاً مكيةً، ولكنها نزلت بعد سورة الأعراف، وقد جاء فيها ذكر المحرّم من الطعام، لأول مرّة، فلم يذكر فيما نزل قبل سورة الأنعام، وهي تناطح المشركين من العرب، قال ابن عاشور عن سورة الأنعام: "وهي أجمع سُور القرآن لأحوال العرب في الجاهلية، وأشدّها مقارعة جدالاً لهم واحتاج على سفاهة أحوالهم من قوله: (وَجَعَلُوا لِهِ مِمَّا دَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالأنعامَ نَصِيباً) [الأنعام: 136]، وفيما حرموا على أنفسهم مما رزقهم الله" (12). بلا سند من شرع الله، فاستنكر الله عليهم ذلك وذكر لهم المحرّم من الطعام، حيث قال - تعالى - : (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ حَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لِعْنَى اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [الأنعام: 145] ، وتستمر الآيات في ذكر المحرّمات، وتزيد تفصيل ما ذكر سابقاً في سورة الأعراف، حيث قال تعالى: (فَلَن تَعَلَّمُوا أَنْ لَمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْدِينِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أُولَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِيقَ دَلِيلُهُ وَصَالَكُمْ بِهِ لَعْلَكُمْ تَعْلَمُونَ وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْبَيْتِ إِلَّا بِالْتَّيْ هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشْدَهُ وَأَوْفُوا الْكِيلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقُسْطِ لَا تُكَفِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا دَلِيلُهُ وَصَالَكُمْ بِهِ لَعْلَكُمْ تَذَكَّرُونَ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَنَعَّلُوا السُّبُلَ فَقَرَّقُ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ دَلِيلُهُ وَصَالَكُمْ بِهِ لَعْلَكُمْ تَتَنَعَّلُونَ) [الأنعام: 151-153].

فلا يزال الخطاب موجهاً لمشركي العرب، "وافتتحه بطلب الحضور دليلاً على أن الخطاب للمشركين الذين كانوا في إعراض. وقد تلا عليهم أحكاماً كانوا جارين على خلافها مما أفسد حالهم في جاهليتهم، وفي ذلك تشحيل عليهم بسوء أعمالهم مما يؤخذ من النهي عنها والأمر بضديها" (13).

وفي هذه الآيات برزت حُرمة النفس البشرية، بتحريم قتل الأبناء بسبب الفقر، وتحريم قتل النفس بغير الحق عموماً، وهو المحرّم في جميع الشرائع، ولعل نزول هذه السورة قبيل الهجرة، كان بمثابة إعداد لبناء مجتمع المدينة، بوضع دستور للحرّمات، وتنظيم العلاقات بتحريم الفواحش، وتحريم القتل بغير الحق، والحد على رعاية أموال اليتامي، والأمر بإيفاء الكيل والقسط في الوزن، تنظيمياً للمعاملات المالية، ثم الأمر بالعدل في القول والوفاء بالعهد، كل هذه الوصايا تمثل أساساً لبناء المجتمع الفاضل الذي يتحلى بمكارم الأخلاق.

## المطلب الثاني - تصنيف المحرمات حسب مقاصد الشريعة الإسلامية

وإنما للفائدة رأت الباحثة أن تقوم بتصنيف هذه المحرمات حسب مقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك لإدراك الحكمة من التحرير، والتأكيد على أن التحرير في شريعة الله جاء لمقاصد علياً، فلا يصح أن يتناهى الناس في إطلاق لفظ التحرير بلا مرجعية ولا مقصد معتر..

### أولاً - التحرير بقصد حفظ الدين

ويدرج تحت هذا القصد نوعين رئيسيين من المحرمات وهم:

1. تحريم الشرك بالله: وتحريم الشرك بالله تعالى يأتي في مطلع المحرمات، ولذلك فجميع الرسالات السابقة، تتفق في هذا الأساس، ويكتفي أن نعلم أن الله تعالى جعله من الذنوب التي لا تغفر (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا) [النساء: 38] (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَقَدِ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا) [النساء: 43].، وفروع بهذا التحرير الوصية بالإحسان بالوالدين، لأنهما قد يدفعان ولدهما إلى الشرك بالله، فيتوجب عليه أن لا يستجيب لهما، مع الإلتزام بالإحسان إليهما والبر بهما قال تعالى: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدِيهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَذَاكَ إِنْتَشِرَكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ (8)).[العنكبوت: 8].

2. تحريم القول على الله بغير علم: وهذا منزلق خطير نسأل الله لنا ولكم السلام، فمن يحرّم على الناس ما لم يحرّمه الله، فهو يقول على الله بغير علم، ومن ينسب إلى الله أوامر أو صفات ليست له ترغيباً أو ترهيباً فهو يقول على الله بغير علم، وقس على ذلك من التجاوزات التي قد يقع فيها الدعاة والمؤثرون في زماننا هذا، وهذه بعض الآيات التي تكشف عن خطورة هذا المحرّم من المحرمات: (وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَنَّحَدْنُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلْنُبْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (80)) [البقرة: 80]. (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأَنْزُلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذَا الظَّالِمُونَ فِي عُمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ ثُجْرَوْنَ عَذَابَ الْهُنُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنِ آيَاتِهِ تَسْكِرُونَ (93)).[الأنعام: 93] (قَالُوا أَنَّهُ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدُكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهِذَا أَنْقُلُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (68)) قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ لَا

يُفْلِحُونَ (69) مَتَّاعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ تُذَيقُهُمُ الْعَذَابُ الشَّدِيدُ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ (70) [يونس: 68-70].

### ثانياً - التحرير بقصد حفظ النفس

ويندرج تحت هذا القصد ثلاثة أنواع من المحرمات وهم:

1. تحريم أنواع محددة من الطعام ك ورد في القرآن تحريم أنواع محددة من الطعام، وتكرر ذكرها في أربعة مواضع من القرآن، بدأت بـ [سورة الأنعام الآية 145]، ثم [سورة النحل الآية 115]، ثم [سورة البقرة 173]، وأخيراً [سورة المائدة الآية 3]، حيث قال الله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنِزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَبَّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا دَكَيْتُمْ وَمَا دُبَحَ عَلَى النَّصْبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَرْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقُ الْيَوْمِ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشُوْهُمْ وَاحْسُنُوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلُتْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامُ} [3] ديننا فَمَنْ اضطُرَّ فِي مَحْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَاوِفٍ لِإِنْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ [3] [المائدة: 3]

وهذه الأنواع المحرمة من الطعام، قد أثبتت الأبحاث العلمية خطراها على صحة الإنسان، وقد أباح الشرع الأكل منها للمضطر حفظاً لحياته من الهلاك.

2. تحريم قتل الأولاد من إملاق : الخطاب موجه للوالدين تحديداً، وقد ورد في القرآن بصيغتين: {وَلَا تَقْتُلُوا أُولَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ} [الأنعام: 151] وقوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أُولَادَكُمْ خَسِيَّةٍ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاهُمْ إِنَّ قَاتِلَهُمْ كَانَ خَطِئًا كَبِيرًا} [الإسراء: 31] وفي الصيغتين تحريم قتل الأولاد ذكورا وإناثاً خشية الفقر أو بسبب الفقر، تحريم قتلهم على والديهم، والسؤال المتبادر للذهن هو؛ لماذا فُصلت هذه الحالة لوحدها ولم تدخل في تحريم قتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق؟!، والجواب: أن هناك نوعاً من القتل يكون قبل الولادة، وهو الإجهاض، بعد نفخ الروح في الجنين، وقد يلجأ إليه بعض الوالدين بسبب الفقر، وهذا محرّم إلا إذا كان لسبب طبي يقتضي ذلك.

3. تحريم قتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق : وقد ورد التشديد على تحريم قتل النفس في القرآن الكريم، حتى قال تعالى: {مَنْ أَجْلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي

**الأرض لمسِرِفُونَ** [المائدة: 32]. (وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) [النساء: 93].

### ثالثاً - التحرير بقصد حفظ النسل والعرض

ويُندرج تحت هذا القصد تحرير الفاحش ما ظهر منها وما بطن، والقرآن استخدم لفظ الفاحشة في التعبير عن جرائم محددة، كلها تدخل في دائرة العلاقات الجنسية المحرمة، وهذه الجرائم هي:

1. تحرير نكاح المحرمات من النساء، قال تعالى: (وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ أَبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاجِحَةً وَمَقْتَنًا وَسَاءَ سَبِيلًا) [النساء: 22].

2. تحرير الزنا، قال تعالى: (وَلَا تَقْرُبُوا الزَّنَنَ إِنَّهُ كَانَ فَاجِحَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) [الإسراء: 32].

3. جريمة قوم لوط عليه السلام، قال تعالى: (وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاجِحَةَ مَا سَبَقُكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ) [الأعراف: 81]، ووصف الفاحش بما ظهر منها وما بطن، حتى لا يظن أحد أن الفاحشة في الخفاء معفو عنها، طالما أن إيقاع العقوبة في الدنيا يلزمشهادة الشهدود، فغياب الشهود لا يغير من مسمى الفاحشة ولا يمحو إثماها.

### رابعاً - التحرير بقصد حفظ المال

1 - تحرير أكل أموال اليتامي ظلماً : إن للمال قيمة معتبرة في الشريعة الإسلامية ولها شرعت الأحكام لحفظه وإصلاحه، واعتبرته الشريعة قوام المعيشة فنهت عن وضعه في يد من لا يحسن التصرف فيه: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً) [النساء: 5]، وحرمت سرقة وعاقبت عليها بحد السرقة (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَ نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [المائدة: 38]، وأولت اهتماما خاصاً لفئة الأضعف في المجتمع وهي فئة الأيتام الذين فقدوا آباءهم قبل سن البلوغ، فتحت وشددت على الكافل بأن لا يتصرف في مال اليتيم الذي يكفله إلا بأحسن الطرق، وحفظ ماله من الضياع بل وعدم الإسراف فيه، (وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتَيمِ إِلَّا بِالْتَّيْهِي أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشْدَدَهُ) [الأعجم: 152] و[الإسراء: 34]، وتوعدت من يعتدي على مال اليتيم وعيدها شدیداً (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا) [النساء: 10]، وبذلك إذا حافظ المجتمع على أموال الفئة الأضعف فيه فهو لحقوق ما سواهم أشد حفظاً ورعايا.

2 - حرمة الاعتداء على المال العام : لا تقل أهمية المال العام عن أهمية المال الخاص، بل إن المحافظة على المال العام تعكس استقرار الدولة وقدرتها على التقدم والتطور؛ لذلك أرسى الإسلام قواعد الاقتصاد بتشريع الأحكام والتي من أهمها:

1. تحريم التطفيق في الكيل والميزان : المكيال والميزان وحدتا قياس تجمع المعاملات التجارية، فالسلع المتاجر فيها عادة لها مواصفات وأوزان تحدد ثمنها في السوق، وهي على نوعين:

أ. مواصفات مكيلالية: وتشمل الأبعاد، والمساحات، والأحجام، والسعات، وكل ما من شأنه أن تحدده المواصفات غير الوزنية، كبيع الأراضي والعقارات وبعض السلع.

ب. مواصفات وزنية: وتشمل الأوزان باختلاف أنواعها (الجرام، والكيلو، والطن، وغيرها)، وما يمكن أن يقال بالدقة من المواصفات، كقوة المحركات، والسرعات، في بيع السيارات والأجهزة الإلكترونية وما في حكمها.

والشريعة الإسلامية إذ تحث المسلمين على إيفاء الكيل والميزان بالقسط، توجههم إلى وضع المواصفات لانتاجهم واحترام هذه المواصفات، بقدر المتاح والمستطاع عند الفرد منهم، حتى لا يقعوا في الحرج (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا ظُلْفَ تَؤْسِأُ إِلَّا وُسْعَهَا)، [الأنعام: 152].

2. تحريم الربا في المعاملات : وإذا تحدثنا عن الوفاء والقسط، فلا بد لنا من الحديث عن الربا لقوله تعالى: (وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا) [البقرة: 275]، والربا شرعاً: "الزيادة الحاصلة بمُبادلة الربوي بجنسه، أو تأخير القبض فيما يجب فيه التقادُضُ من الربويات" (14).

#### خامساً - التحريم بقصد حفظ العقول والقوانين:

من المبادئ التي تتفق عليها جميع التشريعات والقوانين، الصدق والعدل والوفاء بالعقود والمواثيق، ولا يتصور قيام أو استقرار نظام لدولة غابت فيها العدالة واحترام العقود والمواثيق، ولذلك كان الإخلال بهذين الوصفين من المحرمات الشرعية.

1- وجوب العدل في القول : أوصت الشريعة المؤمنين بالعدل في القول (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى)، [الأنعام: 152]، قال ابن عاشور: "هذا جامع كُلَّ المعاملات بين الناس بِواسِطةِ الكلام وهي الشهادة، والقضاء، والتَّعْبِيلُ، والتَّجْرِيْخُ، والمشَّارِرُ،

والصلح بين الناس، والأخبار المخبرة عن صفات الأشياء في المعاملات: من صفات المبيعات، والمؤجرات، والعيوب، وفي الوعود، والوصايا، والأيمان، وكذلك المدائج والشتائم كالقذف، فكل ذلك داخل فيما يصدر عن القول. والعدل في ذلك أن لا يكون في القول شيءٌ من الاعتداء على الحقوق: بإبطالها، أو إخفائها" (15).

2 - الوفاء بعهد الله : وتحتم الوصايا بقوله تعالى: (وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا دَلِكُمْ وَصَارُمْ بِهِ لَعَكُمْ تَذَكَّرُونَ) [الأعلم: 152]، والأمر بالوفاء بالعهد يعتبر اختصاراً قانونياً لكل المعاهدات والمواثيق التي تنظم العقود بين الناس، كعقود العمل وميثاق المهن على اختلافها، وعقود العلاقات الاجتماعية كالزواج والوصية، وغيرها، "وَعَهْدُ اللَّهِ الْمَأْمُورُ بِإِلَيْهِ بِهِ هُوَ كُلُّ عَهْدٍ فِيهِ مَعْنَى الِائْتِسَابِ إِلَى اللَّهِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ الْإِضَافَةُ، إِذْ الْإِضَافَةُ هُنَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ إِضَافَةً الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ، أَيْ مَا عَهَدَ اللَّهُ بِهِ إِلَيْكُمْ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ إِلَى مَفْعُولِهِ، أَيْ مَا عَاهَدْتُمُ اللَّهَ أَنْ تَفْعُلُوهُ وَتَرْمِمُوهُ وَتَقْدِمُوهُ، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ إِضَافَةً لِأَدْنِي مُلَابِسَةٍ، أَيْ الْعَهْدُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ، وَحَذَرَ مِنْ خَتْرِهِ، وَهُوَ الْعَهْدُ الَّتِي تَنْعِدُ بَيْنَ النَّاسِ بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ سَوَاءً كَانَ بَيْنَ الْقَبَائِلِ أَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَهَادِ" (16).

### الختام:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الحرام: هو كل ما أمر الله وحده عباده بالامتناع عن فعله أو قوله امتناعاً شديداً، على وجه التكليف الشرعي، وقد يأتي هذا الامتناع من الله قهراً.
- النهي هو طلب إنهاء فعل معين، إما بالزجر عنه أو الأمر بتركه، وقد يكون باليد واللسان والقلب، ويكون من الله، ومن عباده لبعضهم البعض، ومن الإنسان لنفسه.
- تمييز فعل التحرير بخصائص دلالية وتشريعية ميّزته عن فعل النهي، توصلت الباحثة إلى عشرة منها ذكرت في ثانيا البحث مدعاة بالشواهد والأدلة.
- تبين من خلال الاستقراء أن بعض آيات القرآن الكريم حصرت المحرمات وعدتها، وشكلت في مجموعها دستوراً إسلامياً لصلاح الدين والدنيا.
- تبين من خلال التحليل أن ما حرّمه الله على عباده، كان لحكمة بالغة تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية الخمس المتمثلة في حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل.

## الوصيات:

توصي الباحثة الراغبين في البحث العلمي بمزيد من الاهتمام بالمصطلحات القرآنية، ودراستها دراسة موضوعية تحليلية من أجل تجديد التفسير، وتجديد الفقه، وتسلیط الضوء على سماحة الشريعة الإسلامية وتميزها.

## بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

## الهوامش:

1. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 2 / 45.
2. ابن منظور، لسان العرب، ص 844.
3. الراغب، مفردات غريب القرآن ص 114، 115.
4. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة 359/5.
5. ابن منظور، لسان العرب ص 4564.
6. الراغب، غريب مفردات القرآن ص 507.
7. مسلم بن الحاج، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، رقم(1706)
8. ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير 99/8.
9. الراغب، المفردات في غريب القرآن ص 10.
10. الراغب، المفردات في غريب القرآن ص 55.
11. ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير 8/100.
12. ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير 7/125.
13. ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير 8/156.
14. (2) يُنطر: ((منتهى الإرادات)) لابن النجّار (347/2).
15. ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير 8/166.
16. ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير 8/169.

## المصادر والمراجع:

### القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

- ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 م
- الراغب الأصفهاني، الغريب في مفردات القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، الطبعة الأولى.
- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، الطبعة الأولى.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء(ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1997م.
- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الكتب المصرية، 1364هـ.